

## مدخل مفاهيمي

## حول أهم المفاهيم التي تتمحور حول السياسة:

• **مفهوم الايديولوجية واشكالها :** الفلسفة السياسية لا تقتصر على فهم الظواهر السياسية أو تقييمها، بل تهدف أيضاً إلى توجيه الأحداث وفق نظرية أو فلسفة معينة. الايديولوجيا، التي تعني حرفياً "علم الأفكار"، تطور معناها ليشير إلى دراسة طرق تطبيق الأفكار وتحويلها إلى خطط عملية لتغيير المجتمع. ويتكون المصطلح من مقطعين (Ideo) و (logie)، ويعني في أصله اللاتيني "علم المثل" أو "المثالية". ومع الوقت، لم يعد يقتصر على علم الأفكار فقط، بل أصبح يشمل نظاماً فكرياً وعاطفياً يعبر عن مواقف الأفراد تجاه العالم والمجتمع والإنسان، ويتضمن الأفكار السياسية والاجتماعية والفلسفية.

أ. **الايديولوجية السياسية :** هي " انساق الافكار المرتبطة بالعمل ... وهي ذات علاقة بالنظام السياسي والاجتماعي القائم ، وتهدف الى تغيير او الدفاع عن ذلك النظام ... وترمز الى مجموعة الافكار المتناسكة المعقولة و المتعلقة بالوسائل الممكنة لكيفية تغيير او تعديل او الحفاظ على النظام السياسي ".

ب. **الليبرالية Liberalism :** يصف لفظ الليبرالية التقليد الثقافي الذي يؤكد على استقلال الأفراد، وروح المبادرة لديهم، وإمكانهم في تدبير أمورهم الخاصة بأنفسهم دون العودة إلى سلطة مركزية في هذا التدبير، وكان بطابعه الأول اقتصادياً، ومن ثم تم التأكيد عليه من الناحية الاجتماعية ، وتعمل الايديولوجيا الليبرالية على رفض سيطرة السياسي على الاجتماعي، ودعم سيطرة الاجتماعي على السياسي، ليكون متكفلاً بالحريات الفردية، لكنه لا يكفي القول بتبعية السياسي للاجتماعي، فقد يعود ذلك بفائدة للأقوى مما يوقعنا في خطر سيطرة الأقوياء والأغنياء في المجتمع على العمل السياسي، ولذلك فعلى الدولة الليبرالية العمل من أجل الحفاظ على هذه التبعية، دون سقوط المجتمع في هيمنة الأقوى، أو هيمنة الرأسمالي على السياسة. والكافل الوحيد للخلاص من هذا الخطر في التحول هو: القانون الكافل للحريات وقمع الهيمنات.

ج. **الاشتراكية :** نظام متكامل من المفاهيم والمناهج السياسية والاجتماعية يقوم على رفض الفكر الرأسمالي، ولا يقتصر على الجانب الاقتصادي بل يشمل مختلف مجالات الحياة، جوهره الملكية العامة لوسائل الإنتاج لمنع استغلال العمال من قبل فئة المالكين، وتتجسد هذه الملكية في صور متعددة مثل ملكية الدولة أو الملكية الجماعية أو التعاونية، وتبلورت الاشتراكية الحديثة كرد فعل على مساوئ الرأسمالية خاصة بعد الثورة الصناعية ونمو الطبقة العاملة، وظهرت

نظرياتها بوضوح في القرن التاسع عشر وما تزال تتفرع حتى اليوم. وللإشتراكية جذور تاريخية تعود إلى الفكر الإنساني القديم الذي نادى بالمساواة والعدالة، غير أن تطبيقها لم يصبح ممكنًا إلا مع ظهور طبقة عمالية منظمة.

❖ **الشرعية legitimacy** تعد شرعية السلطة السياسية من أهم الموضوعات الشائكة في الفلسفة السياسية، وقد تصارعت عليها العديد من النظريات على مر التاريخ فهناك منطق القوة المانح للشرعية، وهناك التسويغ الإلهي كما يوجد المصدر الحقوقي والممارسة التمثيلية عبر الانتخاب، أو المشاركة المباشرة في السلطة للمواطنين، لكنّها تبقى في المجمل رضا المواطنين عن الحكم القائم والقناعة به وقد يخرج هذا التعريف الكثير من اشتباهات المنظرين في أنّ القوة أو التخويف أو التسويغ الإلهي ومن ثم التلويح به للتخويف معيار لشرعيتها فيقصر الشرعية على المشاركة السياسية، حتى ولو بالقبول على سلوك السلطة دون القول المباشر في ذلك. وقد أفرز الفكر الغربي على يد ماكس فيبر ثلاثة معايير لإنتاج الشرعية:

١. **التقاليد:** أي مراعاة التقاليد القائمة وأعرافها الاجتماعية.
٢. **الكاريزما:** القيادة التاريخية التي تستطيع التأثير على مجتمعتها وإقناعها به.
٣. **القانون:** وهو المعيار الذي يلائم الدول الحديثة والدستورية، والتي يركن إلى اعتماد القانون ملأً له.

ويرى يورغن هابرماس (الفيلسوف الألماني المعاصر) أن أصل الشرعية كامن في وجود مناقشات جيدة حول مطلب النظام السياسي للاعتراف به على أنه حقيقي وعادل والاعتراف يشمل وجود تقييم يعزو العدل والملائمة للوضع القائم، ويعتبر الاستقرار أحد النتائج المهمة للشرعية، هذه النتيجة تؤخذ على أنها استقرار للوضع الراهن والمحافظة عليه، ولكن قد يكون من الأصوب ربط الاستقرار بالإمكانات القادرة على التكيف مع حجم التوترات أو التغيرات التي تواجهه ، وعليه فهناك تحول وانعطاف كبير لآليات منح الشرعية أو تحصيلها، عن تراث الشرعية التاريخي، فعلى الأنظمة السياسية اليوم أن تعي أن شرعيتها معتمدة على نيل رضا المجتمع وتجنب سخطه والتوترات الناتجة عن ذلك السخط .